إستراتيجية التنمية الاقتصادية لقطاع غزة بعد فك الحصار

سمير مصطفى أبو مدللة
أستاذ مشارك
قسم الاقتصاد–كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر– فلسطين – قطاع غزة
sameerm30@hotmail.com

إيمان عبد اللطيف الخضري
أستاذ محاضر
قسم الاقتصاد–كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الأزهر– فلسطين – قطاع غزة
eman.khodary@hotmail.com

ملخص الدراسة

تحتل قضية التنمية باعتبارها تتسم بالشمول أهمية خاصة في اقتصاديات الدول المختلفة، وذلك لما لها من تأثيرات جوهرية ونوعية على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفلسطينياً تكتسب التنمية أهميتها المميزة المحورية كونها تسهم في دعم صمود الشعب وتمثل حجر الأساس نحو الوصول إلى اقتصاد مستقل. هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المقومات والمعوقات لعملية التنمية في اقتصاد قطاع غزة، ومن ثم وضع استراتيجية تنموية قادرة على معالجة آثار الحصار المختلفة وتمهد للوصول إلى اقتصاد وطني متوازن، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن العملية التنموية الفلسطينية تفتقر إلى شروط ضرورية أهمها عدم سيطرة السلطة على معظم مواردها ومحدودية صلاحياتها في رسم السياسات الاقتصادية؛ وأن الاحتلال من أهم معوقات مسيرة عملية التنمية. كذلك أن قطاع غزة يتمتع بمقومات تخوله لتحقيق معدلات مقبولة من التنمية، وأن القطاع الخاص بجانب القطاع الحكومي يمثل أحد أهم القطاعات التي تشكل عامل من عوامل نجاح جهود التنمية المرجوة.

وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في إنهاء وإزالة الحصار عن قطاع غزة، وأن أولويات التنمية الاقتصادية يجب أن تتحدد في ضوء التحديات المحيطة، بالإضافة إلى أن تكون ضمن آليات التخلص من هيمنة وإملاءات الاحتلال، وأن هذه الاستراتيجية الموضوعة يجب أن تهدف إلى إزالة التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وضرورة العمل على تحسين البيئة الاستثمارية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الفلسطيني، الحصار الإسرائيلي، التنمية الاقتصادية.

Abstract

The development issue occupy as inclusive issue a special importance in the economies of different countries, because of its intrinsic and qualitative effects on the various aspects of economic and social life, and on the Palestinian side the development is gaining its pivotal importance as being contribute to support the resistance of the people and represent the cornerstone to achieve an independent economy. The purpose of this study is to identify the most important elements and obstacles to the process of development in the economy of the Gaza Strip, and then put a developmental strategy that is capable to deal with the different effects of the blockade and pave the way for reaching a balanced national economy, that's through the descriptive analytical approach.

The study found that the Palestinian development process lacked necessary conditions mainly, the lack of control by the authority over most of its resources and its limited powers in the formulation of economic policies, and that the occupation is of the main constraints to the development process. As well as, the Gaza Strip has conferred to achieve acceptable rates of development, and that the private sector alongside the government sector represents one of the most important sectors that constitute an aspect for the success of development efforts.

The study recommended the need to speed up of ending and removing the blockade on the Gaza Strip, and that the economic development priorities must be determined in light of the challenges surrounding it , in addition to being part of the mechanisms to get rid of the hegemony, domination and dictates of the occupation, and that this strategy should aim to remove structural distortions that the Palestinian economy suffers from, and the need to improve the investment environment and take necessary measurement to encourage the private sector to invest.

Keywords: Palestinian economy, Israeli siege, economic development.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هي آفاق التنمية الاقتصادية لقطاع غزة بعد فك الحصار؟

فرضيات الدراسة:

1. عملية التنمية في ظل الاحتلال يتخللها عقبات ومعضلات كثيرة تؤثر على سير العملية التنموية.
2. يحتاج قطاع غزة إلى استراتيجية تنموية شاملة قادرة على إحداث تغييرات هيكلية بعد سنوات طوال من الحصار وسلسلة الاعتداءات الإسرائيلية التي طالت كافة جوانب اقتصاد القطاع وكافة مناحي الحياة أيضاً.

أهداف الدراسة:

1. استعراض وتحليل لأهم الإمكانيات والآفاق التنموية في اقتصاد قطاع غزة.
2. بناء وبلورة استراتيجية تنمية قادرة على معالجة آثار الحصار التي طالت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتمهد للوصول إلى اقتصاد مستقل قادر على النمو والحياة.

أهمية الدراسة:

1. تسليط الضوء على اقتصاد قطاع غزة المحاصر والذي يعاني من اختلالات اقتصادية مزمنة واقتراح استراتيجية من شأنها العودة بمسار التنمية للصعود في القطاع.
2. تكتسب الدراسة أهميتها من أن الاستراتيجية وضعت في ضوء التحديات، وأنها ركزت على استغلال نقاط القوة وقومت معظم نقاط الضعف في اقتصاد قطاع غزة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التعرض إلى أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع غزة، واستعراض أهم نقاط القوة والضعف في اقتصاد القطاع والاعتماد عليها لبناء الاستراتيجية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ووضع حجر الأساس لاقتصاد مستقل يحقق تنمية مستدامة، اعتماداً على البيانات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية والتقارير الدولية والوازنة وذات الصلة.

مقدمة:

يعاني قطاع غزة من افتقاده وحرمانه من مقومات التنمية منذ أن فرضت عليه إسرائيل حصاراً شاملاً وممنهجاً في العام 2007، الذي عزل القطاع بأكمله عن العالم الخارجي، وانعكس بشكل سلبي على معظم مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدت الإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود والطرق الداخلية إلى مضاعفة احتياجات التنمية وإعادة الإعمار في القطاع بشكل هائل، بدءاً من سبل المعيشة وحتى البيئة والبنية التحتية، وخاصة في أعقاب ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية متتالية ضده، حيث إنه وبسبب النزاع والحصار تضرر القطاع بشكل كبير جداً، وتعرض القسم الأعظم من بنيته التحتية العامة والخاصة للتدمير أثناء هذه العمليات العسكرية، ويتسبب استمرار الحصار في إعاقة أية جهود فعلية لعملية التنمية الاقتصادية.

لذا فهناك ضرورة لاتخاذ التدابير اللازمة لكسر الحصار الصارم المفروض على قطاع غزة، ومن ثم وضع وتنفيذ استراتيجيات ذات طابع تنموي من أجل إحداث تغييرات هيكلية من شأنها معالجة التشوهات التي تعاني منها مختلف القطاعات والبنى والعلاقات التي تنظم الاقتصاد.

وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة عام 2016 إلى ما يقارب 1952.1 مليون دولار بنسبة زيادة 7.7% عن العام 2015، ولم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي النسبة 7.5% خلال الفترة 2007–2016، فقد وصلت إلى 4.1% فقط عام 2016 بعد أن كانت 11.1% عام 2008، في حين أن نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة عام 2016 بلغت 8.4%، التي انخفضت بنسبة 29.5% عن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام 2008[1]؛ وهو ما يعكس ضعف قطاعي الزراعة والصناعة وانخفاض مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي وضعف القاعدة الإنتاجية، وتأثرهم بالاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية المتبعة ضد قطاع غزة. ناهيك عن الخسائر التي لحقت به جراء الاعتداءات العسكرية المنفذة ضد قطاع غزة، حيث بلغ مجموع الأضرار التي لحقت بالزراعة في العملية العسكرية الأخيرة يوليو2014 حوالي 550 مليون دولار، و220 بئر زراعية تم تدميرها أو تضررت ضرراً جسيماً، ولا يقل عن 4000 شخص عامل في قطاع الزراعة تأثر بسبب الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية[2]، وكذلك قطاع الصناعة فتقدر قيمة الأضرار التي لحقت به بما يقارب 200 مليون دولار[3].

أما التجارة الخارجية في القطاع وبسبب الحصار قد منعت إسرائيل الصادرات وأخضعت التجارة مع الضفة الفلسطينية لقيود شديدة أدت إلى توقف الصادرات من غزة بشكل يكاد يكون كاملاً، حيث لم يصدر من المحصول الزراعي إلّا حمولة 182 شاحنة عام 2013 [4]، من جانب آخر تفرض إسرائيل قيوداً على واردات القطاع، فلا تسمح إلّا باستيراد كميات محدودة من 67 سلعة فقط مقارنة ب 4000 سلعة قبل الحصار، ومعظمها مواد غذائية أساسية ومستلزمات الصحة والنظافة، وتشكل حوالي 60-70% من هذه الواردات، كذلك في عام 2010 لم يتجاوز عدد الشاحنات الداخلة المحملة بالواردات في الأسبوع 720 شاحنة أي حوالي 23% من مجموع الشاحنات قبل الحصار[5]، ووصل حجم الصادرات من السلع والخدمات من قطاع غزة 81.2 مليون دولار مقابل 706.9 مليون دولار للواردات وذلك عام 2016[6].

بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية السابقة، تأثرت مستويات الاستثمار بشكل سلبي منذ بدء الحصار عام 2007، حيث وصل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي إلى 317.6 مليون دولار في عام 2016 بواقع انخفاض نسبته 36.3% مقارنة بالعام 2006 قبل الحصار الشامل، الذي كان له أثر واضح على مستويات الاستثمار، حيث عمل على تدمير البنى التحتية والأراضي الزراعية وغيرها، مما عمل على خفض الحافز الاستثماري أمام المستثمرين، وعمل على هروب رؤوس الأموال للخارج[7].

ولا تزال معدلات البطالة في قطاع غزة تعد الأعلى، والتي وصلت إلى 43.9% عام 2014، بسبب تضييق الخناق على القطاع والعملية العسكرية الأخيرة ضده وتباطؤ اقتصاد الأنفاق وتوقف نشاط قطاعي النقل والبناء، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة الأيدي العاملة وعلى إعادة تخصيص رأس المال المنتج بين قطاع غزة والضفة الغربية، وانخفاض استثمارات القطاع الخاص التي كان من الممكن أن تخلق فرص عمل جديدة، ونضيف أن معدلات البطالة لم تنخفض سوى 2.2% مقارنة بالعام 2014 لتصل إلى 41.7% عام 2016 والذي يعتبر عالي نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة[8].

إن هذه المؤشرات أعلاه عن واقع قطاع غزة ، توضح مدى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع وأن سياسة الحصار الممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي قد خلفت وضعاً صعباً تمخض عنه نتائج تكاد أن تكون كارثية على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا من الضروري العمل على فك وإزالة الحصار ومن ثم تبني مشروع اقتصادي تنموي قادر على إعادة هيكلة اقتصاد قطاع غزة وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية، ومعالجة التشوهات التي سببها الاحتلال، إضافة إلى خلق فرص عمل لاستيعاب أكبر جزء من العمالة، وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي مع الضفة المحتلة بشكل أساسي وكذلك مع دول الجوار.

أولاً: إمكانيات وآفاق التنمية في قطاع غزة

مرت تجربة التنمية الفلسطينية خلال العقود الماضية في ظروف لم تكن مواتية، فقد واجه الشعب الفلسطيني العديد من الاعتداءات الإسرائيلية من عمليات اقتلاع وتهجير وسلب للأملاك والثروات وتهميش اقتصادي وغيرها، وبالرغم من ذلك وكما تبين الشواهد على الأرض فقد أبرز الشعب الفلسطيني إلى جانب حيويته السياسية، حيوية اقتصادية واجتماعية وثقافية متميزة مكنته من مواصلة مشروعه الوطني التحرري والديمقراطي.

ورغم ذلك يمكن القول إن أي عملية تستهدف تحقيق تنمية مستقبلية حقيقية في فلسطين، لا بد أن يكون أحد أهدافها الرئيسية، العمل بشكل منهجي ومدروس على إصلاح التشوهات الهيكلية التي أحدثها الربط القسري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي خلال العقود الماضية، وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة صياغة العلاقة بينهما بشكل يعطي الاقتصاد الفلسطيني الفرصة للنمو والتنمية[9].

وهنا يجب التأكيد على أن عملية التنمية في ظل الاحتلال لها حيثيات تختلف عن مثيلاتها، حيث إنها ستنفذ في ظل وجود سياسات الاحتلال وإجراءاته التي تعرقل الوصول إلى التنمية المرجوة، وبالتالي إن قدرة الطرف الفلسطيني على النمو والتطور تتأثر بشكل مباشر بالمناخ السياسي، وبطبيعة الاتفاقات السياسية والاقتصادية التي يتم التوصل إليها مع الطرف الإسرائيلي، وبالممارسات الإسرائيلية على الأرض[10].

ومن أجل صياغة رؤية تنموية اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالواقع السائد في قطاع غزة، نذكر فيما يلي مجموعة من مقومات ومعوقات التنمية في قطاع غزة، وأبرز مواطن القوة والضعف التي تواجه اقتصاد القطاع.

1. أهم نقاط القوة في اقتصاد قطاع غزة

أ. الموارد البشرية:

يعتبر قطاع غزة أحد أكثر المناطق كثافة في السكان في الأراضي الفلسطينية، حيث يعيش أكثر من 1.8 مليون نسمة في رقعة مساحتها 365 كم^2 [11]، بالتالي يتسم بكونه غنياً بالموارد البشرية المتميزة، إذ يتوفر فيه الكثير من الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات في مختلف التخصصات، حيث يوجد في القطاع 29 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي (6 جامعات تقليدية، 10 كليات جامعية، 8 كليات مجتمع متوسطة، 2 جامعات تعليم مفتوح، 2بوليتكنك، 1 أكاديمية دراسات عليا)، وقد بلغ عدد الخريجون في القطاع للعام الدراسي 2017/2016 ما يقارب 21508 خريج[12]، وهو ما يعكس قدرة القوى العاملة في قطاع غزة على الانخراط في سوق العمل والصناعات الجديدة، المعتمد منها على التكنولوجيا الحديثة.

ب. الحدود مع مصر والمنفذ البحري:

يشكل التواصل البري مع مصر عنصر قوة لقطاع غزة، الإضافة إلى ذلك يتميز القطاع بوجود ساحل على البحر المتوسط يمكّنه من التعامل المباشر مع العالم الخارجي، حيث من المفترض أن ما سبق يوفر فرصاً واسعة للتجارة الخارجية مع باقي دول العالم، ويسهل من عمليات الاستيراد والتصدير والتنمية.

ج. مؤسسات المجتمع المدني:

تمتاز الأراضي الفلسطينية ككل بوجود مجتمع مدني يمتاز بالفاعلية في العمل التنموي وخدمة المجتمع، وأشارت تقارير وزارة الداخلية – غزة أن عدد الجمعيات المسجلة في قطاع غزة خلال العام 2016 قد بلغ (915) جمعية[13]، وتنبع أهمية هذه المؤسسات من كونها تغطي مساحة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن دورها الرئيسي في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال البرامج والمشاريع التي تنفذها والخدمات التي تقدمها.

د. القطاع الخاص:

في ظل محدودية إمكانية تحقيق نمو إضافي في القطاع العام، يكتسب القطاع الخاص أهميته في الاقتصاد الفلسطيني كونه محركاً أساسياً للتنمية والتطور الاقتصادي في ظروف بيئة استثمارية غير مواتية، إضافة إلى أنه يعتبر مشغلاً هاماً للأيدي العاملة، وله دور مهم وأساسي في تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية.

2. أهم المخاطر والتحديات التي تواجه التنمية في قطاع غزة

أ. الاحتلال الإسرائيلي:

وقع قطاع غزة والضفة الغربية منذ العام 1967 تحت الاحتلال الإسرائيلي، وعانى بشكل كبير من سياساته التي جعلت من الاقتصاد الفلسطيني ككل تابعاً للإسرائيلي، وحرمته من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وكذلك من البنى التحتية اللازمة لنهوضه، وتحكمت في تجارته الخارجية ومنافذه البرية والبحرية والجوية، ومنعته من تكوين بيئة استثمارية وإنتاجية حقيقية. وما زال القطاع يُعد منطقة محتلة في عرف القانون الدولي، بسبب استمرار سيطرة إسرائيل على منافذه المختلفة، وعدم إعطائه حريته الكاملة في التصرف.

ومن جهة أخرى ما زال الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على الضفة الغربية، وبالتالي فإن حكومة التوافق الوطني الموجودة في رام الله والمفترض أن تدير قطاع غزة، قد تجد نفسها ملزمة باشتراطات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وما يرتبط بذلك من اتفاقات وترتيبات اقتصادية وتحويل أموال وإجراءات أمنية وسياسية وغيرها[14].

ويمكن تلخيص معوقات الاحتلال لعملية التنمية في النقاط التالية[15]:

- افتقار السلطة إلى سيادة وطنية كاملة على الأرض والموارد والحدود والمعابر.

- التشوهات الهيكلية في الاقتصاد، والتي تتمثل في مجموعة من الاختلالات نذكر منها: الاختلالات في أسواق السلع الخدمات والموارد وهياكل الإنتاج والعلاقات الاقتصادية مع الخارج والموارد المالية وغيرها.
- عدم القدرة على وضع سياسة اقتصادية فاعلة، حيث إن عدم قدرة السلطة على استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بالكامل يعزز من صعوبة تمكينها من وضع رؤية تنموية ملائمة.
- التدهور الاقتصادي وتآكل القاعدة الإنتاجية، حيث يعاني اقتصاد القطاع من نقص شديد في استخدام القدرة الإنتاجية نظراً لصعوبة الوصول إلى المدخلات والأسواق.
- صعوبة قيام علاقات اقتصادية مع دول العالم، فالاقتصاد الفلسطيني محكوم باتفاق باريس الاقتصادي الذي يحدد هذه العلاقات بدرجات منخفضة مع مصر والأردن فقط.
- القيود المالية والسياسة العامة، حيث إن عدم توفر أدوات السياسة العامة إلّا بقدر محدود، إضافة إلى تحكم إسرائيل بتحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات يمنع السلطة من تنفيذ خططها التنموية بالشكل المطلوب.

ب. الموارد الأولية:

يعد قطاع غزة فقيراً في الموارد الأولية من بترول ومعادن وغيرها، الأمر الذي يخفض من فرص الاستثمار والاعتماد على الذات، ويُضعف عمليات الإنتاج الصناعي، وبذلك يصبح مُعتمداً على الاستيراد لتوفير العديد من احتياجاته ومتطلبات نموه.

ج. الدمار:

عانى قطاع غزة من ثلاث عمليات عسكرية في السنوات الماضية كبدت اقتصاده العديد من الخسائر، حيث تم تدمير آلاف الوحدات السكنية والبنى التحتية والمباني الحكومية ومحطات تحلية المياه والكهرباء والمصانع والمزارع والمدارس وغيرها. ونذكر هنا أن العملية العسكرية الأخيرة عام 2014 قد خلفت خسائر قُدرت بما يقارب 1.4 مليار دولار جراء الأضرار المباشرة وغير المباشرة وخسائر اقتصادية بلغت 1.7 مليار دولار في غزة[16].

د. تراجع المناخ الاستثماري:

بعد تعرض قطاع غزة لثلاثة حروب مدمرة خلال 6 سنوات طالت المنشآت والوحدات الإنتاجية، بات المناخ الاستثماري غير جاذباً سواء للاستثمار المحلي أو الخارجي، حيث أصبحت عملية الاستثمار تتسم بالمجازفة وارتفاع نسبة المخاطرة.

هـ. الانقسام الفلسطيني:

يعيش المشروع الوطني الفلسطيني حالة كبيرة من الانقسام الداخلي، حيث نشوء سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين منذ عام 2007 في قطاع غزة والضفة الغربية، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية

والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، وبالرغم من اتفاق المصالحة بين الطرفين وتنازل حكومة تسيير الأعمال عن إدارة قطاع غزة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني إلّا أن مؤشرات الخلاف ما تزال قائمة بل وجوهرية أيضاً.

و. إلغاء الكود الجمركي:

أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً يقضي بإيقاف التعامل بالكود الجمركي الخاص بقطاع غزة، مما ساهم إلى حد كبير في زيادة عدد المصانع التي خفضت من طاقتها الإنتاجية أو توقفت عن العمل، وبموجب هذا القرار حرم تجار القطاع من الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيلية[17].

ز. المعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية:

كان للسياسات التي اتبعتها السلطة في المجال الاقتصادي العديد من مواطن الضعف، حيث تركت آثاراً سلبية على النشاط الاقتصادي العام بشكل أعاق مجهود إعادة الإعمار والتنمية، وكرس كلفة عالية للإنجازات التي تحققت، ويمكن إجمالها بالتالي:

- ضعف القطاع الحكومي.
- السياسات الاقتصادية المتضاربة بدون أفق تنموي.
- عدم تبني سياسة واضحة للتعامل مع إسرائيل.
- عدم الاهتمام بالإنتاج المحلي.
- ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- اعتبارات الشفافية والمحاسبة والمساءلة[18].

ح. البيئة الإقليمية والدولية:

تشهد البيئة الإقليمية المحيطة بقطاع غزة حالة من التغيرات والاضطرابات، كما وتشهد صراعاً بين القوى المحلية وتدخلات من قوى إقليمية ودولية لدعم طرف على آخر، هذه الحالة من عدم الاستقرار انعكست سلباً على الدول العربية وقدرتها على دعم القضية الفلسطينية.

كذلك لم يكن للمؤسسات الدولية دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تكييف أداء المؤسسات الفلسطينية مع برامج الجهات المانحة وغيرها مما أثر سلباً على مستويات التنمية المرجوة.

وبجانب التحديات والمعضلات الجمة التي سبق الإشارة إليها، فإن نقاط القوة أيضاً تعاني من الثغرات الكثيرة فقوة العمل الفتية والكفؤة التي يعول عليها في قطاع غزة فهناك مصاعب وعراقيل جديه لاستيعابها في سوق العمل، حيث يعاني هذا السوق من اختلال جلي في الطلب على العمل وعرضه. وأما ما يتعلق بالمنافذ البرية والبحرية فإضافة للحصار، فأن اقتصاد الانفاق رغم دوره في تسهيلات محدودة وجزئيه للسكان إلا أنه يقع في خانة الاقتصاد غير المنتج بل أنه لعب دوراً لا يستهان به في تهريب وهروب رأس المال وسوء استغلال

النفوذ والتوزيع غير العادل أو النزيه للثروة. وذات سهام النقد يمكن إدراجها لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، فجمعيات الـNGO من الناحية الفعلية والعملية تنفذ رؤية السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنيوليبرالية المتوحشة، فهذه الأخيرة لعبت الدور المفصلي في تحجيم دور كافة أشكال وأنواع النقابات ذات التنظيم الجمعي، لتحل محلها مساعدات للفقراء والمعوزين بشكل فردي قريب من التسول المهين إضافة لدورها السياسي الذي يتماهى في النهاية مع الليبرالية الجديدة.

وأما الدور المناط بالقطاع الخاص فإضافة إلى الخطأ المنهجي الذي تبنته الجهات الفلسطينية المعنية وذات الصلة حول الإعلان عن أن له الدور الرئيسي في التنمية وأنه المحرك والدينامو للنمو، فإنها تناست أن هذا الدور حتى في الدول الرأسمالية المتطورة للغاية في مراكزها الأساسية كان تاريخياً قد اعتمد على القطاع العام في الأصل، وأن التغاضي عن هذه الحقيقة قد أدى بالغالبية الساحقة لدول العالم الثالث ذات الرأسماليات الناشئة إلى تشوهات واختلالات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها. وفلسطينياً فأن المسألة أكثر تعقيداً حيث إن القطاع الخاص يعاني وبشكل مباشر من سياسات الاحتلال التدميريه، كما أن السياسات المتعاقبة للحكومات الفلسطينية حفزت قطاعات معينة في هذا القطاع، وتحديداً قطاعاته الغير منتجه والتي لا تضيف قيماً اقتصادية جدية من شأنها توليد فرص عمل جديدة مولده للدخل.

ثانياً: استراتيجية تنمية قطاع غزة بعد فك الحصار

يحتاج قطاع غزة إلى خطة تنمية شاملة وفاعلة بعد سنوات من الحصار والانقسام وسلسلة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي انعكست بثقلها على اقتصاد القطاع وعملت على إضعافه وتراجعه، حيث أن هذه العملية التنموية تتطلب إحداث تغييرات هيكلية من أجل معالجة التشوهات التي يعاني منها معظم القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي تنظم الاقتصاد ككل.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى هدف أساسي يتمثل في "**إعادة هيكلة اقتصاد قطاع غزة وتأسيس قواعد لاقتصاد وطني مستقل يحقق تنمية مستدامة ويوفر حياة كريمة للمجتمع**" ومجموعة من الأهداف المرتبطة والمشتقة من الهدف الأساسي:

1. تلبية احتياجات المجتمع الأساسية في القطاع.
2. تصحيح ومعالجة التشوهات التي سببها الاحتلال.
3. خلق عدد كبير من فرص العمل.
4. الوصول إلى الأسواق الخارجية وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الموضوعة، يتطلب ذلك المرور بثلاث مراحل تشمل مجموعة من السياسات والآليات للتدخل خلال فترة زمنية معينة:

أولاً مرحلة إعادة الإعمار وإصلاح الأضرار.

ثانياً مرحلة تعزيز القدرة الذاتية وإعادة الإنعاش للاقتصاد.

ثالثاً نظام تجاري سيادي (رؤية مستقبلية لاقتصاد قطاع غزة).

وقبل استعراض مراحل استراتيجية التنمية لقطاع غزة، فإنه يجب تفعيل الدور الفعال للمؤسسات الحكومية والشروع الحيوي في تأسيس شراكه حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمصارف كونها تمثل آليات تنموية مباشرة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي[19]:

1. إعادة بناء مؤسسات القطاع العام وفق أسس ومنطلقات اقتصادية وطنية، بعيداً عن مظاهر الاحتكار والفساد، ارتباطاً بأهداف اقتصادية تنموية محددة وفق خطة استراتيجية.
2. التزام المؤسسات الحكومية بالعمل وفق أداء إيجابي ملموس، والاعتماد على أهل الخبرة والكفاءة.
3. تفعيل القطاع الخاص وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، وفق التزام وطني تنموي يتجه نحو السوق المحلي.
4. تفعيل دور المصارف، وزيادة التسهيلات الائتمانية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في قطاعي الزراعة والصناعة.
5. كسر التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك عن طريق إلغاء اتفاق باريس أو تعديل بنوده وبما يؤدي إلى تفعيل وتطبيق الاتفاقات الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية وخاصة الأوروبية منها.
6. تفعيل هيئات الاستثمار عبر مبدأ المشاركة بالتعاون مع رأس المال الفلسطيني في الداخل والشتات، وذلك من خلال إقامة مشاريع صناعية تقوم بإنتاج بعض السلع أو صيانتها أو تجميعها.
7. ضرورة تركز الجهود لهذه المؤسسات على تعزيز مرونة الاقتصاد، وتعزيز قدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية على العمل دون تدخل إسرائيلي.

ونذكر هنا أن جملة السياسات والمراحل متداخلة مع بعضها البعض، وأن الباحثان يراعيان في هذه الاستراتيجية أنها ضمن آليات التخلص من الاحتلال والاعتماد على الذات والاستفادة من الخبرات المحلية، واستغلال كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، وذلك من أجل بناء اقتصاد قوي إنتاجي لا استهلاكي وقابل للديمومة.

المرحلة الأولى: إعادة الإعمار وإصلاح الأضرار

وضعت أكثر من 10 سنوات من الحصار وسلسلة من الاعتداءات التدميرية المتواصلة قطاع غزة في مواجهة أزمة اقتصادية وإنسانية عميقة، حيث تسببت في دمار واسع الانتشار طال البنى التحتية والقدرة الإنتاجية وسبل المعيشة ورأس المال البشري وجميع مجالات الحياة. وانطلاقاً من ذلك يجب إعطاء أولوية قصوى في المرحلة الراهنة لإعادة الإعمار وإصلاح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة استمرار وتصعيد السياسات والإجراءات الإسرائيلية، من أجل تخفيف معاناتهم وبالتالي زيادة قدرتهم على الصمود.

وإن مثل هذه الجهود في العمل لإتمام عملية إعادة الإعمار يشترط مجموعة من المتطلبات من أجل تحقيقه خلال إطار زمني معقول والتي يمكن إجمالها في: ضرورة توفير التمويل اللازم بسرعة، واستعادة حرية الحركة والتنقل بشكل كامل لإتاحة المجال أمام الأشخاص والبضائع والخدمات من الدخول والخروج من وإلى القطاع، إضافة إلى شمولية المشاركة في عملية إعادة الإعمار[20].

وعليه، فإن عملية إعادة الإعمار وإصلاح الأضرار يجب أن تشتمل على ثلاث خطوات متتالية:

1. تأمين الاحتياجات الطارئة ذات الطابع الإغاثي، ويندرج تحتها المأوى والغذاء وإيصال التيار الكهربائي والمياه وإصلاح المدارس وإزالة الأنقاض وغيرها.

2. إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية، وتعطى الأولوية للبيوت والمدارس والمرافق الصحية وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه والطرق وغيرها.

3. المشايع التنموية والتطويرية، وتتضمن كافة احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تسهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني من خلال تأمين السلع الأساسية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني، وتوفير عدد كبير من فرص العمل داخل الاقتصاد الوطني[21].

ويتفق الباحثان مع الرأي القائل إن الشروع في الوفاء بالمتطلبات الإغاثية والإيوائية ومعالجة مشكلات البنية التحتية يتيح المجال أمام إعادة الإعمار في ظروف أفضل ويهيئ المناخ الاستثماري لجذب المشاريع الإنتاجية والخدماتية الجديدة[22]، حيث إن قطاع غزة يحتاج إلى عملية إعادة إعمار ما دمره الحصار والحروب في إطار مشروع تنموي يعيد اقتصاد القطاع بشكل سوي وأفضل مما كان عليه سابقاً.

المرحلة الثانية: مرحلة تعزيز القدرة الذاتية وإعادة الإنعاش للاقتصاد

تركز هذه المرحلة على استغلال نقاط القوة في اقتصاد قطاع غزة من القطاعات الإنتاجية والموارد البشرية والقطاع الخاص وغيرها، من أجل إصلاح التشوهات وبناء القدرة الذاتية الاقتصادية، وتنشيط وإنعاش اقتصاد القطاع.

1. القطاعات الإنتاجية:

تعرضت القطاعات الإنتاجية لخسائر كبيرة تسبب فيها الاحتلال الإسرائيلي، ففي ظل اقتصاد يعاني من التشوهات فإنه لا يمكن تحقيق أي تطور ملموس في مثل هذه القطاعات دون مجموعة من التدخلات والسياسيات من قِبل كل من القطاع العام والخاص.

- قطاع الزراعة:

يكمن الهدف الرئيسي المراد الوصول إليه في النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في الدخل الزراعي للمنتجين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من السياسات تتلخص في التالي:

– توفير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة من خلال دعم المدخلات.

– التركيز في المرحلة الراهنة على إنتاج المحاصيل الزراعية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني أي حسب احتياجات السوق المحلي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال دعم تسويق ونقل وتوزيع المنتجات الزراعية داخل الأراضي الفلسطينية، وحملات توعية لدعم المنتجات الزراعية الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية المُغّرقة للأسواق المحلية، ومن ثم أن يتم استغلال الميزة النسبية للمناطق الفلسطينية في إنتاج العديد من السلع الزراعية التي بالإمكان تصديرها إلى الأسواق الخارجية المختلفة.

– المساهمة في توفير التمويل اللازم لعمليات الإنتاج والتسويق وشراء المدخلات.

– تشجيع الصادرات الزراعية من خلال إنشاء مؤسسات رسمية لترويج الصادرات، وتشجيع إنشاء مؤسسات تجارية خاصة لدعم الصادرات الفلسطينية، مع التركيز على المواصفات والمقاييس الخاصة بالمنتجات الزراعية الفلسطينية[23].

– تطوير التعليمات الكفيلة بتنظيم السوق، وتطوير البنى التحتية الضرورية لتوفير خدمات التصنيف والتعبئة والتغليف والتخزين لزيادة فعالية المحاصيل الزراعية في السوق المحلية.

– حماية حقوق كافة الأطراف المرتبطة بالإنتاج الزراعي وخاصة صغار المنتجين، من حيث حصولهم على سعر عادل لمنتجاتهم، ومن جهة أخرى ضمان مطابقتها للمواصفات والشروط الصحية المتعلقة بحماية المستهلك، وذلك من خلال الرقابة على أسعار وجودة السلع الزراعية من إسرائيل بهدف حماية المنتجين الفلسطينيين من المنافسة غير العادلة، وتوفير المنتجات الزراعية بأسعار تنافسية للمستهلكين، وتحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعات الزراعية التي تعتمد منتجات محلية من خلال منح التسهيلات الضريبية أو أي أشكال أخرى.

– تطوير تعليمات حماية المستهلك للسلع الزراعية، من استعمال المبيدات الحشرية والأدوات الزراعية وطرق التخزين وغيرها.

– الاهتمام بحماية وتربية الثروة الحيوانية، تحديداً الاستثمار في إقامة مزارع الأسماك في القطاع، وتقديم حوافز لزيادة الإنتاج من اللحوم والألبان.

– المواظبة على إعداد خطط سنوية تأشيرية لضمان تنويع المنتجات الزراعية وتجنب مخاطر فائض العرض وتحسين الدخل الزراعي، وذلك من خلال العمل على زيادة الاستثمارات الزراعية لإحلال الواردات الغذائية والاستهلاكية المستوردة من مصادر أخرى، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتفعيل مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق التأمين.

– الاهتمام بتطوير الخبرات والمعارف والأطر التسويقية والتنظيمية، وذلك من خلال إنشاء مراكز تدريب مهني زراعي لتطوير قدرات المزارعين الشباب، وإنشاء مركز للأبحاث الزراعية لتطوير القدرات البشرية والفنية لتطوير الإنتاج الزراعي وتوطين التكنولوجيا الحديثة في مختلف مجالات الزراعة النباتية والحيوانية[24].

– إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية للطرق الزراعية والآبار الارتوازية والينابيع وتحديثها.

– الارتقاء بمؤسسات التعليم الزراعي من أجل رفع كفاءتها، خاصة في مجالات حفظ المياه وتقنيات الري واستعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية[25].

بالإضافة إلى ما سبق نذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP يقترح دعم القطاع الزراعي في قطاع غزة من خلال ثلاث ركائز[26]:

الركيزة الأولى: بناء خدمات الإرشاد الزراعية المطلوبة من أجل:

– تحسين الأمن الغذائي، ومساعدة المزارعين في تلبية احتياجات السوق ومواصفات المنتجات للأسواق المحلية والخارجية.

– تبني تقنيات إنتاجية لأنواع جديدة من المحاصيل والثروة الحيوانية لإتاحة المجال أمام التنويع.

– تلبية متطلبات التصدير، ودعم تشكيل التعاونيات وتطويرها.

الركيزة الثانية: تطوير المشاريع الريفية من أجل:

– إتاحة المجال أمام عدد مختار من المشاريع الريفية غير الزراعية ومشاريع التصنيع الغذائي والزراعي القائمة، بما فيها التعاونيات، لأن تنمو وتزيد من توفير فرص العمل. وتعتبر المرأة الفئة المستفيدة ذات الأولوية من هذه الركيزة.

الركيزة الثالثة: تركيز خاص على أنشطة صيد الأسماك من أجل:

– زيادة إمدادات الأسواق بأسماك المياه المالحة من خلال توفير قاعدة من البنية التحتية لصيد الأسماك البحرية وتربية الأحياء المائية التي تعيش في المياه المالحة الساحلية.

– تأهيل المرفأ والبنية التحتية الملحقة به، ودعم بناء وإدارة برك الأسماك الساحلية.

– تحسين أداء تعاونيات صيد الأسماك وإدارتها.

- قطاع الصناعة:

يتمحور الهدف الأساسي المراد تحقيقه هو جعل التصنيع من الأولويات الاستثمارية والتشغيلية الإستراتيجية، كذلك تفعيل دور المدن الصناعية في دعم القطاعات الإنتاجية، ولتحقيق ذلك يجب اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

– تشجيع القطاع الصناعي على توفير بدائل للمنتجات الإسرائيلية وخاصة السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والملابس والطحين وغيرها، مع ملاحظة أنه لا يمكن أن يتم توفير عدد كبير من هذه السلع محلياً دون وضع

استراتيجية واضحة تشمل حوافز مناسبة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب التركيز على المواصفات والأسعار والجودة للسلع البديلة من أجل ضمان تمثيلها كبديل جيد وكي تتمكن أيضاً من منافسة السلع الإسرائيلية.

– تشجيع القطاع الخاص على استخدام المواد الخام المحلية، مما يقلل الاعتماد على المواد الخام المستوردة من الخارج سواء كانت مباشرة من إسرائيل أو عبرها، إضافة إلى كونه يزيد الترابط بين القطاع الصناعي وقطاع الزراعة، حيث سيسهم ذلك في تطوير عدد كبير من الصناعات الغذائية الزراعية.

– تشجيع إقامة صناعات صغيرة في مناطق مختلفة، نظراً لما تتميز به المشاريع الصغيرة، حيث تسهم في سد الاحتياجات الأساسية للمواطنين وفي استيعاب الأيدي العاملة والمواد الخام المحلية والتي يمكن تطويرها لتصبح ميزة تنافسية على المدى الطويل. ويمكن أن يتم دعم المؤسسات الصغيرة من خلال تشكيل مؤسسة عامة أو هيئة وطنية مشتركة بين القطاعين الخاص والعام لدعم مثل هذه المشاريع، مثل تقديم المساعدة الفنية والتدريب والاستشارات المالية والتسويقية التي تفتقر إليها المشاريع الصغيرة في معظم الأحيان.

– دعم نقل وتوزيع السلع الأساسية التي تنتجها المؤسسات الوطنية، وخاصة المؤسسات الصغيرة وذلك من خلال تقديم تسهيلات تسويقية مناسبة[27].

– الاهتمام بالصناعات التي يمكن تطويرها في المستقبل، خاصة التي تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة مثل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، والقادرة على الانتقال لإنتاج منتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة ولديها القدرة على المنافسة في السوق المحلي والدولي، ويتم ذلك من خلال توسيع برنامج تحديث الصناعة ليتضمن تصنيع منتجات ذات قيمة عالية، وليشمل عدداً أكبر من المنتفعين في مختلف القطاعات، كذلك مراقبة وتحسين البيئة الإنتاجية وسلامة المنشآت الصناعية، واستخدام نمط العناقيد الصناعية وغيرها.

– حماية الصناعات الناشئة القادرة على إحلال الواردات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وتحفيزية للصناعات الغذائية خاصة المستخدمة للمواد الخام المحلية، ومنح إعفاءات من ضريبة الدخل للصناعات الناشئة، وغيرها.

– رفع إنتاجية القطاعات الإنتاجية الوطنية، من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات مصرفية لاستيراد المعدات والآلات التصنيعية، وتطوير أنظمة المواصفات والمعايير وآليات تطبيقها، إضافة إلى إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية لتوفير إعانات ومنح وترتيب شراكات استثمارية في قطاعات الإنتاج الوطني.

– تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية، من خلال تشغيل المناطق الصناعية المخططة القائمة حالياً، وإقامة مناطق صناعية حديثة ومتطورة مزودة بكافة الخدمات المطلوبة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الخاص.

– تطوير البيئة التنظيمية للصناعة الفلسطينية، مثل تطوير الأنظمة والإجراءات للاعتماد المتبادل للمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين وغيرها[28].

– إنشاء معاهد صناعية قادرة على تدريب وتأهيل عمال وإكسابهم الخبرات اللازمة حتى يتمكنوا من العمل، خاصة في حقل الإلكترونيات والاتصالات والكيماويات.

– خلق بيئة مساعدة تقدم حصانة قانونية وخدمات ضرورية موجودة في معظم البلدان، حيث من الضروري صياغة منظومة قوانين ملائمة لتشجيع النشاط الصناعي[29].

2. الموارد البشرية:

تظهر العديد من الدراسات أهمية تراكم رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دوره في زيادة الإنتاجية، وما ينعكس عليه من ارتفاع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والاستخدام الأمثل لرأس المال المادي، نظراً لكون رأس المال المادي يحتاج إلى توفر العديد من المهارات المهنية والفنية والإدارية، ويمكن تطوير رأس المال البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة والتنمية الاجتماعية والتغذية وغيرها من أوجه الإنفاق التي يمكن أن تسهم في زيادة إنتاجية العامل.

وكما ذكرنا سابقاً يتميز قطاع غزة بكثافة سكانية عالية، وهو ما يتطلب تطوير رأس المال البشري المتراكم في القطاع من أجل إحداث عملية التنمية المرجوة، حيث ستؤدي زيادة الاستثمار في الموارد البشرية إلى التخلص من التشوهات التي أحدثها الاحتلال في سوق العمل، وزيادة فرص العمل المتاحة، إضافة إلى تهيئة الاقتصاد الفلسطيني للإندماج في الاقتصادات العالمية، والذي يتم من خلال تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

ومن أجل تحقيق تطوير في رأس المال البشري اللازم لإحداث عملية التنمية، ولأن التعليم والتأهيل عملية إنتاجية استثمارية، فإن ذلك يطلب مجموعة من النقاط:

- ضرورة دعم الجامعات الفلسطينية مادياً والمساهمة في تطوير برامجها وربطها بأولويات التنمية، من أجل إحداث تغيير نوعي في التعليم الجامعي الفلسطيني، وذلك من خلال بناء علاقة جديدة تقوم على أساس المشاركة والتعاون، بين الجامعات وأجهزة السلطة والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، وكذلك تعمل على توجيه التعليم الجامعي ليتلاءم مع احتياجات المجتمع.
- تشجيع البحث العملي من خلال دعم مراكز البحوث والدراسات، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في ذلك، بالإضافة إلى توفير الحوافز والتشريعات الملائمة.
- تفعيل دور المؤسسات الصحية والتنمية الاجتماعية من أجل تطوير رأس المال البشري ومواصلة دعمها، وهو ما يتطلب زيادة المخصصات لقطاعي الصحة والشؤون الاجتماعية في الموازنة، فضلاً عن إعادة التوازن بين

دوري القطاع الخاص والعام بما يساهم في توفير هذه الخدمات بشكل يعكس متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع.

- التركيز على التدريب المهني والتقني، وذلك من خلال برامج مشتركة بين القطاعين الخاص والعام.
- العمل على زيادة الاستثمار في التعليم ورفع القيمة المطلقة لمتوسط الإنفاق السنوي على الطالب الواحد حتى يتم تأسيس بنية تحتية للنظام التعليمي[30].
- التعاون الوثيق بين القائمين على التعليم والقطاع الخاص من أجل المساعدة في تحديد المهارات اللازمة وتطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بما يتماشى مع تغير الطلب على العمالة في السوق[31].

يتفق الباحثان مع الرؤية المناديه بأن تنشيط الطلب على العمالة الفلسطينية يعتمد على مدى قدرة السلطة على توفير فرص العمل في السوق المحلي، كذلك مدى قدرتها على وضع الخطط والبرامج للاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الخدمات الضرورية والبنية التحتية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ومن ثم عرض المزيد من فرص العمل وفرص التوظيف الذاتي[32]، حيث ستؤدي الزيادة في الطلب على العمالة المحلية إلى زيادة في الناتج المحلي والقومي الإجمالي.

بناءً على ما سبق، فإن رأس المال البشري من أهم الموارد الضرورية في أي استراتيجية تنموية تتبناها الدولة، حيث أن تنمية رأس المال البشري هو المكون الأساسي للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن مسيرة تنمية رأس المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية يتوجب أن تتم بالإنسان ومن خلاله ومن أجله ولا قيمة لها إن لم تكن كذلك.

ويؤكد الباحثان على أهمية قطاع التربية والتعليم والتأهيل في مجال تكوين رأس المال البشري حيث يعمل على زيادة الإنتاجية للعاملين، فتختلف إنتاجية العامل الأمي عن العامل المتعلم، وكذلك يؤثر على متوسط الأجور للعامل الواحد، فإنه يجب تسليح القوى العاملة بالمهارات والخبرات والمعارف اللازمة من أجل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يزيد من أهمية الإنسان كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية، حيث تزيد قدرة العامل على الإنتاج والإبداع، وتزيد فرص العمل وتنخفض مستويات البطالة والفقر السائدة في القطاع.

3. تحسين البيئة الاستثمارية

في بيئة استثمارية تعاني من ضعف شديد جراء ممارسات الاحتلال المختلفة، فإنه من أهم المتطلبات من أجل إثمار عملية التنمية فلابد من إعادة الثقة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحسين هذه البيئة الاستثمارية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية:

- توفير إطار قانوني ومؤسسي يتصف بالشفافية والمرونة.

- إعادة هيكلة النظام الضريبي بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني، ويعمل على تحفيز الاستثمار والإنتاج ويحد من التهرب الضريبي.
- بناء المؤسسات العامة على أسس حديثة وسليمة، تتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة وبعيدة عن الفساد والمحسوبية.
- إعادة ترتيب ميزانية السلطة بشكل يعكس الأهداف والأولويات الفلسطينية، ويشمل ذلك تقليص عدد الموظفين في الأجهزة الأمنية.
- تبسيط وتوضيح الإجراءات وتوفير المعلومات ومنع التداخل والازدواج الوظيفي والحد من التعيينات السياسية[33].
- تحسين وتطوير البنى التحتية وتوفير بيئة تمويل مناسبة للعمل على تشجيع الاستثمارات الانتاجية ذات القيمة المضافة الحقيقية.

ونؤكد على أن أهمية تحسين البيئة الاستثمارية تنبع من انعكاساتها على مستويات الاستثمار للقطاعين العام والخاص، حيث تتطلب أي عملية تنموية زيادة مستويات الاستثمار المنتج في الاقتصاد، مما يترك آثاراً إيجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، من تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات البطالة والفقر وغيرها.

ويضيف الباحثان أن هيكله النظام الضريبي وتشجيع الاستثمار لا يجوز أن تعتبر بديلاً عن الضرائب التصاعدية على الثروة والدخل، كونها تعتبر مدخلاً جوهرياً لإعادة توزيع الدخول وخطوة أساسية نحو العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الطبقات.

4. المنح والمساعدات الخارجية:

بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2016) أي قرابة عشرون عاماً حوالي 17626.1 مليون دولار[34]، وعلى الرغم من الحجم الكبير لهذه المساعدات والدور الذي لعبته في مجال تطوير المرافق والبنى التحتية إلا أنها لم تأتِ في إطار خطة وطنية ممنهجة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بل تعكس أجندات الأطراف المانحة، حيث إن الاعتماد الكبير للسلطة على المساعدات الخارجية في تمويل موازنتها وبرامجها التنموية قد أعطى القوى الخارجية الممولة وسيلة من وسائل الضغط والتدخل، وذلك من أجل اتباع توجهات وتنفيذ سياسات متوافقة وتوجهات تلك القوى[35].

وتبرز أهم المشاكل والمعوقات التي تعوق الاستغلال الأمثل للمساعدات من قبل السلطة الفلسطينية في: غياب التخطيط الفعّال والقائم على الإحصاءات والمعلومات الدقيقة، كذلك التضخم غير المبرر للمنظمات الأهلية، مما أدى إلى صرف المساعدات الخارجية دون تنسيق فعّال وبصورة غلب عليها طابع الهدر، وغياب الرقابة الفعالة من طرف السلطة، خاصة المتعلقة بالجوانب القانونية والمحاسبية المتعلقة بأوجه صرف هذه

المساعدات، إضافة إلى تهافت السلطة الفلسطينية عبر العديد من الوزارات والمؤسسات، وتداخل مهام وصلاحيات تلك الوزارات والمؤسسات مما أدى إلى هدر المساعدات وصرفها على مشاريع ثانوية لا تتوافق وأولويات التنمية الفلسطينية وتحقق منافع خاصة[36].

بناءً على ما سبق، فإنه من أجل الحصول على انعكاسات تنموية للمساعدات الخارجية على الاقتصاد يجب وضع استراتيجية تنمية تقوم على أساس الاستثمار الأمثل للمنح والمساعدات الخارجية، ويمكن تحقيق ذلك بالنقاط التالية:

- أن يتم استغلال مساعدات الدول المانحة استغلالاً أمثلاً وكاملاً، من خلال إنشاء لجنة وطنية تتضمن ممثلين من القطاع الخاص والحكومي والأهلي، والتعامل في إدارتها وتوزيعها بمنهج جديد يأخذ في اعتباره أن هذه المساعدات هي مورد ناضب ولا بد من استغلاله بكفاءة عالية[37].
- قيام وزارة المالية ووزارة التخطيط بإيجاد مجموعة من الآليات التي تعمل على تحويل الخطط التطويرية إلى برامج عمل تتسق مع سياسات السلطة المالية العامة وتوجهاتها التنموية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات ووضع الخطط التنموية، ويتم ذلك من خلال إعطاء دور أكبر لوحدات الحكم المحلي في تعميم إدارة مشاريع المساعدات الخارجية.
- ضرورة قيام مؤسسات السلطة ومن خلال الخطط الموضوعة لاستيعاب المساعدات الخارجية لتعميم برامج ومشاريع العمل التي تربط بين الإغاثة والتنمية، وتوجيهها نحو مشاريع البنى التحتية والاستثمار في التعليم والمشاريع في الصناعات الزراعية والحرفية التي توفر عدد كبير من فرص العمل.
- دعم برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، نظراً لكونها تستهدف محدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على قروض مصرفية، والتي تستمد أهميتها من كونها تستوعب جزءاً من العمالة الفائضة في السوق المحلي خاصة غير الماهرة منها[38].
- إعادة النظر في آلية وأهداف توزيع المساعدات، حيث يجب إعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل والمحققة للتنمية، مثل الزراعة والصناعة والقطاع الخاص وغيرها.
- ضرورة تمويل المشاريع حسب الأولويات الفلسطينية والجدوى الاقتصادية، وذلك ضمن خطة تنموية فلسطينية موضوعية وفعّالة.
- تقليص أو دمج الجمعيات أو المؤسسات أو المراكز التي تعمل تحت إطار المنظمات غير الحكومية، كونها تستأثر نسب ذات أهمية من المساعدات الدولية والتي لا يكون لها أي انعكاس على عملية التنمية المنشودة.
- التقيد بصرف المساعدات عبر قناة واحدة وأساليب محددة تتسم بالشفافية والموضوعية[39].

ويؤكد الباحثان على أن المساعدات الخارجية هي مصدر للإيرادات المؤقتة وغير المؤكدة ويجب ألّا تبقى عنصراً ذو أهمية ومعتمداً عليه في أي استراتيجية تنموية فلسطينية، حيث يستوجب ذلك استغلالها بشكل

أمثل والبحث عن سبل كفيلة بالتخلص من الاعتماد عليها في المستقبل، وبكلمة واحدة تعظيم الاعتماد على الموارد المحلية والقدرات الذاتية في مواجهة الاعتماد على الغير واملاءاته، وكذلك توظيف المساعدات والهبات والمنح في استثمارات حقيقية عوضاً عن التوظيفات المالية والمعونات المؤقتة بل والمهينة والتي تكرس قيم طفيليه وغير انتاجية واتكاليه.

5. العلوم والتكنولوجيا:

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بندرة الموارد الطبيعية المتاحة فيه، ويعتمد تحقيق معدلات نمو عالية على القوى العاملة الماهرة ونشر التكنولوجيا وذلك من أجل تحفيز النمو في الإنتاجية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية[40]:

- إنشاء صندوق وطني للعلوم والتكنولوجيا، يتشارك في تمويله القطاعين الخاص والعام.
- تقديم حوافز مناسبة للقطاع الخاص من أجل تشجيع الاستثمار في التكنولوجيات المناسبة وتطوير المهارات.
- ضرورة وجود طموح لدى صانعي السياسات نحو رفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير.

6. قطاع التجارة الخارجية:

يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في تنمية أي اقتصاد، وله دوراً ضرورياً في الاقتصاد الفلسطيني من حيث حجمه وتأثيره البنيوي والتنموي، ويعود ذلك إلى تأثيره المباشر على القطاعات الاقتصادية وسوق العمل وميزان المدفوعات وغيرها، كذلك دوره الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية المرتبطة بالأسواق الخارجية[41].

ونضيف أن أي عملية تنموية تشترط من أجل نجاحها وجود قطاع خارجي حيوي، حيث لا يمكن للقطاعات الاقتصادية الأخرى النهوض دون وجود استراتيجية تجارة خارجية ملائمة ومساندة لها، وبناءً على ذلك، فإنه يمكن تنمية قطاع التجارة الخارجية في قطاع غزة من خلال مجموعة من الاقتراحات تتمثل في:

- إنشاء مجلس وطني لدعم القطاع التجاري، يهتم بكافة القضايا بتنمية القطاع التجاري والعمل لدى كافة الأطراف على تذليل العقبات.
- وضع برنامج مشترك بين الحكومة والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص لتحسين المعرفة لدى الوسط التجاري في قطاع غزة بأمور الاستيراد والتصدير، مثل التعريف بإجراءات الاستيراد والتصدير وكيفية إعداد خطط تسويقية والتعريف بالاتفاقيات التجارية ومدى الاستفادة منها.
- السماح بإدخال المواد الخام والمنتجات ممنوعة الدخول لأسباب أمنية إلى مناطق معينة من أجل توزيعها وفق الأغراض التجارية والصناعية والزراعية.
- تعزيز دور وزارة الاقتصاد والبلديات في تنظيم الأسواق وإنشاء الأسواق المركزية للقطاع التجاري.

- تأسيس لجنة مشتركة بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني لبحث آليات إعادة توحيد النظام الضريبي ووضوح آلية الجباية لتحقيق الأهداف التنموية.
- إقامة مناطق أو تجمعات تجارية وصناعية مزودة بكافة التجهيزات الفنية والتقنية[42].
- إحلال السلع المصنعة محلياً، والبدء بإنتاج السلع الجديدة لتحل محل السلع المستوردة في السوق المحلي، وتشمل في البداية كمرحلة أولى السلع الاستهلاكية غير المعمرة، والتي لا يوجد بها مخاطر كبيرة تحيط بالاستثمار، فضلاً عن أنها تستوعب جزءًا من العمالة وتحتاج إلى تكنولوجيا سهلة ومن أمثلتها الأغذية والملابس والأثاث والمشروبات، ولتحقيق ذلك يتوجب على السلطة تقديم القروض والتمويل وفرض تعرفه جمركية على الواردات المنافسة، وكمرحلة تالية أن يتم إحلال السلع المعمرة وزيادة الإنتاج تدريجياً مع انخفاض الواردات، بالإضافة إلى تبني سياسة تشجيع الصادرات بهدف خلق اقتصاد منافس، ومن أمثلة هذه السلع الثلاجات والآلات والمعدات وغيرها[43].
- التركيز على التعاون الاقتصادي العربي باعتباره العمق الإستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني، وضرورة توسيع مجال التبادل التجاري الإقليمي، وذلك من خلال إقامة المشاريع التنموية المشتركة للمنتجات التي تتوفر لها مواد خام من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والانفتاح على العالم الخارجي[44].

يؤكد الباحثان على ضرورة تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد التي تؤدي إلى تقوية قدرات الإنتاج المحلي، من أجل النهوض بقطاع التجارة الخارجية الفلسطيني وزيادة صادراته، وما له من أثر إيجابي على تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي خاصةً الميزان التجاري والاقتصاد بشكل عام.

7. القطاع الخاص:

يقصد بالقطاع الخاص جميع المؤسسات الفردية أو شركات المساهمة العامة أو الأفراد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية التجارية والمالية والخدماتية والزراعية والصناعات التحويلية؛ إضافة إلى الهيئات والجمعيات والمؤسسات غير الهادفة للربح، وكل من يعمل في المجتمع ولا يتقاضى دخلاً من الدولة بل يحصل على دخله من الأنشطة التي يعمل بها ضمن الأنظمة والقوانين المطبقة.

ويقاس دور القطاع الخاص في أي اقتصاد بمدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إجمالي الصادرات ومدى قدرته على استيعاب الأيدي العاملة ويختلف هذا الدور من اقتصاد لآخر تبعاً لمجموعة من العوامل التي تعتمد على النظامين الاقتصادي والسياسي، ومدى توفير القطاع العام للبيئة الاستثمارية الجاذبة للقطاع الخاص، التي تعتمد على وجود التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية، كذلك مدى توفر خدمات الدعم والمساندة، مدى توفر رأس المال البشري، ومدى كفاءة السياسات الاقتصادية وغيرها[45].

ومن أجل السير بعملية التنمية على أكمل وجه فإنه يتطلب من القطاع الخاص الفلسطيني مجموعة من المسؤوليات تتلخص في الآتي[46]:

- تحمل المسؤولية تجاه المجتمع والصحة والبيئة، كنوع من المسؤولية الاجتماعية لما لها من أثر على التنمية البشرية، إضافة إلى ضرورة عدم ممارسة كافة الأنشطة التي تضر بالمستوى الاقتصادي والسياسي.
- المشاركة في تعديل وصياغة القوانين الاقتصادية التي لها علاقة بالنواحي الاقتصادية، والطلب من السلطة تعديلها بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- الالتزام بنبذ التهرب الضريبي والتجارة غير الشرعية وغيرها، إضافة إلى مراعاة مقاييس الجودة عند إنتاج السلع والخدمات سواء للسوق المحلي أو الخارجي، وتجنب استيراد السلع والخدمات غير المطابقة للمواصفات.

بناءً على ما سبق، فإنه يمكن إجمال دور القطاع الخاص في عملية التنمية بالنقاط التالية[47]:

- المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل: ويمكن تحقيق ذلك من خلال مؤسسات التعليم والتدريب، حيث يعمل التدريب والتعليم معاً على رفع إنتاجية العاملين، وهو ما يؤدي إلى زيادة رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمال.
- زيادة مستوى الاستثمار بكافة أشكاله: ويتم ذلك من خلال وجود بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة، وتحسين البنى التحتية، ووضوح وشفافية الأنظمة القانونية، وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار وإزالة كافة عوائق الدخول أمام المؤسسات.
- التصدير وتوسيع المنافذ التصديرية: ويمكن ذلك من خلال اتباع سياسة تجارية ملائمة تشجع القطاع الخاص للتوجه نحو التصدير، فضلاً عن إزالة كافة العوائق على المعابر الحدودية، وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، وذلك نظراً للدور الهام والرئيسي للصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في سوق محلي صغير نسبياً.
- توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية: ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج الدعم المالي والفني، وتوسع المنافذ التسويقية من خلال اتفاقيات تفضيلية مع أطراف أخرى، ومراكز البحث والتطوير والسياسة الضريبية والتمويل.
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية: من الكفاءة الإنتاجية والتي تتضمن إنتاج السلع بأقل تكلفة، والكفاءة الديناميكية التي تقتضي التطور التكنولوجي، والكفاءة التوزيعية والتي نقصد بها إنتاج السلع بالمواصفات والكميات التي يحتاجها المجتمع، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.

يؤكد الباحثان على ضرورة وجود قطاع خاص حيوي وديناميكي من أجل حصد جهود التنمية، حيث يعتبر القطاع الخاص محرك هام لعملية التنمية الاقتصادية، كونه يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويحسن من توازن الميزان التجاري ويزيد من فرص العمل المتاحة ويعمل على نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويضيف الباحثان أن هناك الأهمية المتعاظمة على ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية ذات الصلة، وأن يكون المجال الأساسي للقطاع الخاص في المجالات والنشاطات الانتاجية الحقيقية.

المرحلة الثالثة: نظام تجاري سيادي (رؤية مستقبلية لاقتصاد قطاع غزة)

بعد استعراض المراحل السابقة وكانعكاس إيجابي لها، فإن وجود حكومة فلسطينية واحدة وسلطة سياسية واقتصادية موحدة على قطاع غزة، والسيطرة على جميع التدفقات الحدودية، والقدرة غير المقيدة على التصدير والاستيراد للسع والخدمات والأدوات المالية وغيرها سيؤدي في هذه المرحلة إلى تجسيد قطاع غزة كمركز رئيسي للمنتجات ذات القيمة العالية في الأسواق المتخصصة سواء في الشرق الأوسط أو حتى خارجه، حيث يمثل القطاع منبعاً للصادرات التنافسية، ويسوده سوقاً محلية نشطه تتسم بالازدهار وتتميز بالعمالة شبه الكاملة[48].

وبناءً على ما سبق، فإنه بعد إزالة الحصار عن قطاع غزة يجب عودة مسار التنمية إلى الصعود في القطاع، فهذه الاستراتيجية التي وضعت في ضوء التحديات وفي ظل وجود احتلال إذا ما اقترنت بقيادة حكيمة ورؤية تنموية سليمة تعمل على إصلاح الأضرار وإعادة الإعمار كمرحلة آنية ومن ثم تعزيز القدرة الذاتية للمجتمع وتعيد الانتعاش له من أجل الوصول على المدى البعيد إلى نظام تجاري سيادي في القطاع، ستخدم مسار التنمية المرجو تحقيقه وستصل إلى الأهداف المنشودة.

ويؤكد الباحثان على أن التحدي الأكبر أمام الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق أي جهود للتنمية يتمثل في الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعيق بممارساته وإجراءاته أي مساعي فلسطينية لتحقيق عملية التنمية، حيث إن الاستقرار وإنهاء الانقسام يمثل شرطاً أساسياً لنجاح عملية التنمية، فضلاً عن جمود المواقف الدولية في تقديم الدعم المالي وانحيازها لشروط بعيدة كل البعد عن رغبة وتطلعات المجتمع الفلسطيني.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. تفتقر العملية التنموية لشروط مهمة أهمها عدم سيطرة السلطة على كافة الموارد وعدم توفر صلاحياتها الكاملة لإنتهاج سياسات اقتصادية سوية ومتوازنة.

2. يعتبر الاستقرار شرط أساسي وضروري لنجاح العملية التنموية، حيث إن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته يعتبر من أهم معوقات مسيرة العملية التنموية، وبجانب ذلك فإن الانقسام يلعب دوراً معرقلاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3. يتمتع قطاع غزة بمجموعة من نقاط القوة والمقومات التي تؤهله بجانب تقويم بعض نقاط الضعف بأن يحقق مستويات مقبولة من النمو والتنمية.

4. تتسم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية بالضعف وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وضعف قاعدتها الإنتاجية.

5. يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني من حيث حجمه وتأثيره البنيوي والتنموي لانعكاسه الإيجابي على القطاعات الاقتصادية وسوق العمل وغيرها.

6. يعتبر القطاع الخاص ومدى تحفزه للاستثمار داخل القطاع من عوامل النجاح الهامة في عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

1. الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لفك وإزالة الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وإنهاء الانقسام وكافة مظاهره ومضامينه.

2. تحديد أولويات التنمية الاقتصادية في ضوء التحديات المحيطة وأن تكون ضمن آليات التخلص من الاحتلال وتعظيم الاعتماد على الذات، وضرورة وضع استراتيجية تنموية تهدف إلى إزالة التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد.

3. الإسراع في الإصلاح وإعادة الإعمار لقطاع غزة لما لذلك من أهمية في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل مولدة للدخل.

4. ضرورة العمل على تحسين البيئة الاستثمارية وخلق المناخ الاستثماري المشجع لجذب مختلف الاستثمارات.

5. تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية والتخلص تدريجياً من التبعية والارتهان للاقتصاد الإسرائيلي.

6. تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره من خلال القوانين وتسهيل الإجراءات الإدارية وغيرها.

المراجع:

[1] موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/.

[2] الأونكتاد، (2015). **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثانية والستين، جنيف، 14-25 أيلول/ سبتمبر، ص14.

[3] العجلة، مازن، (2014). **تقرير حول تطورات إعادة إعمار قطاع غزة**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الحادية عشر، العدد 42-43، يوليو-أكتوبر، ص145.

[4] الأونكتاد، (2014). **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الحادية والستين، جنيف 15-26 أيلول/ سبتمبر، ص5.

[5] الأونكتاد، (2010). **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السابعة والخمسون، جنيف، 15-28 أيلول/ سبتمبر، ص10.

[6] موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

[7] نفس المرجع السابق.

[8] سلطة النقد الفلسطينية، (2017). **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الرابع 2016**، العدد الخامس عشر، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، شباط، ص49.

[9] أبو مدلله، سمير، (2008). **تنمية الاقتصاد الفلسطيني في ظل اتفاق باريس واقع وآفاق**، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص276.

[10] نفس المرجع السابق، ص276.

[11] موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

[12] وزارة التربية والتعليم العالي، (2016). **الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي 2017/2016**، غزة، فلسطين، ديسمبر، ص46،49.

[13] موقع وزارة الداخلية– غزة، 2017، https://moi.gov.ps.

[14] صالح، محسن وآخرون، (2014). **قطاع غزة التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، تشرين الأول/ أكتوبر، ص44–45.

[15] العجلة، مازن، (2011). **مستقبل التنمية في ظل الحصار**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد 29، غزة– فلسطين، ص10–18.

[16] أوتشا، (2015). **بيان صحفي لمنسق الشؤون الإنسانية يدعو إلى تسريع جهود الإغاثة لقطاع غزة بعد عام على الأعمال الحربية في عام 2014**، القدس 7 تموز/ يوليو، https://www.ochaopt.org.

[17] شقورة، محمد، (2011). **الحصار الإسرائيلي وتقويض فرص التنمية في قطاع غزة**، تاريخ النشر 28–12–2011، https://www.alwatanvoice.com.

[18] أبو مدلله، سمير، مرجع سابق، ص284–289.

[19] نفس المرجع السابق، ص230–321.

[20] النجار، محمد، (2014). **خطة بكدار لتنمية وإعادة إعمار قطاع غزة**، إعادة إعمار قطاع غزة الواقع والتحديات أوراق عمل ونقاش ومداخلات الورشة الاقتصادية التي عقدها مركز التخطيط الفلسطيني في العاشر من نوفمبر 2014، تحرير مازن العجلة، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد السابع عشر، غزة، فلسطين، نوفمبر، ص22.

[21] نفس المرجع السابق.

[22] صالح وآخرون، مرجع سابق، ص53.

[23] نصر، محمد، (2003). **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، ص85–86، ص127.

[24] ماس، (2016). **أطر السياسات الاقتصادية**، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، ص25–27.

[25] النقيب، فضل، (2003). **مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**، مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، الأوراق المحورية(1)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، حزيران، ص84.

[26] UNDP، (2011). **تنمية من أجل الحرية شعب متمكن وأمة صامدة خطة المساعدة للفترة 2012–2014**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، القدس، فلسطين، ص 20–21.

[27] نصر، مرجع سابق، ص 87–90.

[28] ماس، مرجع سابق، ص27–29.

[29] النقيب، مرجع سابق، ص85.

[30] نصر، مرجع سابق، ص120–123.

[31] العبد، جورج، (2016). **الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضل**، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016، نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني التقرير النهائي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، ص24.

[32] الجعفري، محمود، (2000). **نحو سياسات اقتصادية تنموية**، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين، ص101.

[33] نصر، مرجع سابق، ص117-119.

[34] موقع سلطة النقد الفلسطينية، http://www.pma.ps/.

[35] أبو حماد، ناهض، (2011). **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م- 2010م (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص140-142.

[36] لبد، عماد، (2004). **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر – العدد الثاني، غزة، فلسطين، يونيو، ص490-491.

[37] العجلة، مرجع سابق، ص21.

[38] عبد الكريم، نصر، (2005). **نحو توظيف انجع للمعونات الخارجية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "أجندة العمل الاقتصادي في بيئة متحولة"**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين، إبريل، ص131-132.

[39] لبد، مرجع سابق، ص499.

[40] العبد، مرجع سابق، ص25.

[41] نصر الله، عبد الفتاح، (2003). **التجارة الخارجية الفلسطينية- تحليل ورؤية نقدية-**، إدارة السياسات والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، يونيو، ص2.

[42] الداية، وائل ونتيرة، محمد، (2016). **التجارة الخارجية في قطاع غزة: أهمية- واقع- معوقات- مقترحات علاج**، ورقة خلفية جاسة طاولة مستديرة (7)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، تشرين الأول، ص7-8.

[43] النقيب، فضل، (2003). **مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**، مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، الأوراق المحورية(1)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، حزيران، ص34،36.

[44] ملحم، غادة، (2016). **التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص158.

[45] حسونة، كمال، (2005). **إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "أجندة العمل الاقتصادي في بيئة متحولة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين، إبريل، ص98.

[46] أبومدللة، مرجع سابق، ص332.

[47] عبد الرازق، عمر، ومكحول، باسم، (2000). **دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين**، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، ص80.

[48] وزارة الاقتصاد الوطني، (2011). **استراتيجية التنمية الاقتصادية لقطاع غزة آذار 2011**، فلسطين، ص36.